

Distr.: General
15 August 2001
Arabic
Original: English



التقرير الخامس للأمين العام عملاً بالفقرة ١٤ من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)

أولاً - مقدمة

الدول الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم. وحثت الأطراف العراقية في الاجتماع على بذل كافة الجهود لحل هذه المسألة الإنسانية المعلقة التي تبعث على شديد القلق لدى المجتمع الدولي. وصرح الجانب العراقي بأن العراق أعادت جميع أسرى الحرب إلى أوطانهم وأنها أدت واجبها، ولا تزال تقوم بذلك، فيما يتعلق بالتعاون في تحديد مصائر الأشخاص المفقودين.

٤ - وفي ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١، كررت، أثناء اجتماعي بالشيخ سالم صباح السالم الصباح، رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الكويتيين المفقودين وأسرى الحرب، عزمي على الخوض بمزيد من التفصيل في مسألة إعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا الدول الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم، وذلك أثناء الجولة المقبلة للمحادثات مع حكومة العراق.

٥ - وذكر المنسق في معرض الإحاطة التي قدمها إلى مجلس الأمن في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، أنه لم يتمكن، بعد مرور سنة على تعيينه في منصبه، ورغم كافة الجهود المبذولة، من الإبلاغ عن إحراز تقدم بشأن مسألة إعادة أو عودة جميع الكويتيين أو رعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم وأنه لم يعد أحد من رعايا الكويت أو البلدان الثالثة إلى أسرته. وصرح رئيس مجلس الأمن للصحافة "بأنه لم يحدث أي

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩)، الذي طلب فيه المجلس إلى تقديم تقرير كل أربعة أشهر بشأن امتثال العراق لالتزاماته المتعلقة بإعادة جميع رعايا الكويت ورعايا الدول الثالثة أو رفاتهم إلى الوطن.

٢ - ومنذ اعتماد القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، قدمت تقريرين (S/2000/347 و Corr.1 و S/2000/1197) تناولوا المسائل الإنسانية المتعلقة بإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم. وفي ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠ و ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، قدم أيضاً المنسق الرفيع المستوى إحاطة إلى مجلس الأمن. ويغطي هذا التقرير التطورات ذات الصلة التي حدثت منذ التقرير الأخير للأمين العام في هذا الشأن.

ثانياً - معلومات أساسية

٣ - نوقشت خلال اجتماعي في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠١ مع وزير خارجية العراق، محمد سعيد الصحاف، ومع وفده، مسألة إعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا

- ٧ - وفي رسالة أخرى موجهة إليّ، مؤرخة ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/55/981-S/2001/558)، أرفق الممثل الدائم للبحرين البيان الختامي الصادر عن الدورة التاسعة والسبعين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي عقدت في جدة يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وجدد مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في جملة أمور، في ذلك البيان الختامي، دعوته للعراق لإتمام تنفيذ التزاماته بموجب قرارات مجلس الأمن المتصلة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومع المنسق الرفيع المستوى ومع اللجنة الثلاثية لإيجاد حل سريع ونهائي لمشكلة الأسرى والرهائن الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى وإعادة كافة الممتلكات الكويتية التي في حوزته. ووردت بيانات ومطالب مماثلة في وثائق أخرى أحالها الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة (انظر A/55/727-S/2001/5 و A/55/851-S/2001/277).
- ٨ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أعرب رئيس مجلس الأمن، في بيان أدلى به للصحافة، عن دعم المجلس بالإجماع لأعمال المنسق، السفير يولي فورونتسوف. واتفق المجلس أيضا مع ملاحظات الأمين العام، ولا سيما تلك المتعلقة بالحياد التام للسفير فورونتسوف في تنفيذ مهمته بموجب القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) (انظر S/2001/582، الفقرة ١٤)، وناشد حكومة العراق أن تتعاون تعاوناً تاماً مع المنسق من أجل حل جميع المسائل المعلقة، وشدد على أهمية الحوار بين السفير فورونتسوف وحكومة العراق. وقد لوحظ أن أعضاء المجلس يقفون موقفاً موحداً إزاء هذه المسألة الإنسانية الخاصة بالمفقودين.
- ٩ - وأثناء الجلسة المفتوحة التي عقدها مجلس الأمن يومي ٢٦ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وجّه أعضاء المجلس وممثلو الدول الأعضاء الانتباه الواجب للمسألة الإنسانية الخاصة بإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو تحرك من أي نوع“ في هذا الشأن في الأشهر الأخيرة” وأن هذه مسألة تحقق فيها إجماع بشأن العراق في مجلس الأمن - لدعم أعمال السفير فورونتسوف ولجهوده المقبلة والمستمرة وللإعراب عن شديد القلق بشأن محنة الكويتيين ورعايا الدول الثالثة الذين لا يزالون في عداد المفقودين“. وأعرب عن أمله في أن يتم “في مرحلة قريبة وفي نهاية المطاف“ إحراز بعض التقدم بشأن هذه المسألة الإنسانية المحضة، وذكر أيضاً أن أعضاء المجلس، لاقتناعهم “بأن الجانب العراقي ينبغي أن يقدم المزيد من المعلومات“، قد حثوا حكومة العراق على التعاون تعاوناً تاماً مع السفير فورونتسوف ومع جميع أولئك الذين يتناولون هذه المسألة. وأشار إلى أن هذه المسألة قد استغرقت بالفعل “وقتاً أطول من اللازم“ من أجل حلها، مضيفاً أن أعضاء المجلس “أعربوا عن حرصهم على مواصلة إثارة هذه المسألة عند اتصال الدول الأعضاء والأمانة العامة بالعراق، وعلى بذل مساع حثيثة حتى نحقق بعض النتائج“.
- ٦ - وفي رسالة موجهة إليّ، مؤرخة ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠١ (A/55/956-S/2001/526)، أرفق الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة البيان المشترك للدورة الحادية عشرة للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي، التي عقدت في المنامة بالبحرين، في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وشدد الطرفان، في البيان، على ما يعتريهما من قلق إزاء المصير المجهول الذي ما زال يحيط بأسرى الحرب والمفقودين الكويتيين وغير الكويتيين الذين احتجزهم العراق بعد حرب الخليج. وطالبوا العراق أيضاً بالوفاء بالتزامه بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، لاستئناف التعاون مع اللجنة الثلاثية وإبداء كامل التعاون الضروري مع لجنة الصليب الأحمر الدولية للتوصل إلى حل فوري ودائم لهذه المسألة.

ألا تطرح جانبا خارج مداولات المجلس. ومن شأن وجود توافق آراء تام في مجلس الأمن بشأن هاتين المسألتين الإنسانييتين أن يوفرا أساسا لحلّهما في وقت مبكر". (ماليزيا)؛ وأن "العراق يقول إنه ليس لديه أسرى كويتيين لكنه يقول بالمقابل إن هناك مفقودين عراقيين ويصعب فهم مقولة عدم وجود أسرى كويتيين لأن ملف كل واحد منهم موثق ويدل على اختفائهم وعلى وجودهم في العراق. وللاتهاء من هذا الموضوع ما على العراق إلا التعاون مع منسق الأمين العام المعين لهذا الغرض والمشاركة أيضا في اللجنة الدولية المنشأة لهذا الغرض". (البحرين)؛ وذكر أنه "من الأهمية القصوى العودة إلى حوار ملائم بشأن مصير أسرى الحرب والمفقودين أثناء العمليات، ... ومن شأن ظهور بوادر فورية للمصالحة من جانب الحكومة العراقية أن يشكل أساسا للحوار الموعود". (إيطاليا)؛ انظر (S/PV.4336 و S/PV.4336 Resumption 1).

١٠ - وذكر وكيل وزارة خارجية العراق، الدكتور رياض القيسي، في الاجتماع السالف الذكر أن "العراق أعاد جميع أسرى الحرب واضطلع، ولا يزال، بواجبه في التعاون مع التحقيق الجاري بشأن مصير الأشخاص المفقودين" (انظر S/PV.4336 Resumption 1).

١١ - وذكر الدكتور رياض القيسي، خلال مؤتمر صحفي عقد في نيويورك في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أن "قضية أسرى الحرب والأشخاص المفقودين الكويتيين التي لا تنتهي قد عاجلها القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)". ونفى السيد القيسي الادعاءات القائلة بأن العراق لا يزال يحتفظ بأسرى حرب. وحسب رأيه فإن هذه الاتهامات أثّرت عن عمد في المنتديات الدولية بغرض استمرار الحصار المفروض على العراق. وأعاد التأكيد على أن العراق قد قام بإعادة "جميع أسرى الحرب الكويتيين تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية في عام ١٩٩١".

رفاتهم إلى أوطانهم. وأشاروا في بياناتهم إلى أنه "ينبغي إيجاد حل مبكر ... لمسألة المفقودين الكويتيين. فهذه المسألة ما زالت منذ زمن بعيد مصدر معاناة كبرى للشعب الكويتي، وشاغلا ذا أولوية لبلدان الخليج. ووفقا للأحكام ذات الصلة من القانون الدولي، يتحتم على العراق أن يتعاون بتحديد المفقودين الكويتيين وإعادةهم إلى الكويت ... وسوف يساهم حل هذه المسألة الإنسانية في الوقت المناسب وبطريقة صحيحة في التطبيع المبكر للعلاقات بين دول الخليج، فضلا عن إيجاد حل شامل مبكر لمسألة العراق". (الصين)؛ كما أشاروا إلى أنه "من المزعج أنه لم يجر إحراز تقدم" بشأن مخنة المفقودين من الكويتيين ومن رعايا البلدان الثالثة، وأنه "يمكن تحقيق الشفافية المطلوبة فيما يتعلق بالمفقودين من خلال التعاون مع الأمم المتحدة" (النرويج)؛ وذكروا أن "الجزء بء من القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) يلزم العراق بتيسير عودة جميع الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الثالثة، أو عودة رفاتهم إذا كانوا أمواتا. وعلى مر ١١ سنة، ظلّت أكثر من ٦٠٠ أسرة تعيش في حالة قلق ولا تزال تعاني". وقد دُعي العراق للتعاون مع السيد فورونتسوف المعني بالعراق، "كيما يتسنى له القيام بمهمته فهذه مسألة إنسانية أساسية تحظى بتوافق آراء حقيقي في المجلس". (مالي)؛ وأن "هناك إجماعا دوليا صلبا سواء بين أعضاء مجلس الأمن أو الأسرة الدولية بأسرها حول مأساة أولئك الأبرياء التي طال أمدها" (الكويت)؛ وأشار إلى "... ضرورة أن يمثل العراق امتثالا كاملا لالتزاماته المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى، المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما الفقرة ٣٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)" (المملكة العربية السعودية)؛ كما أشار إلى أن العراق مُطالب "بأن يفي بالتزاماته الدولية ويستأنف اشتراكه في اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية الفنية ... فهذه مسائل هامة ينبغي

ثالثاً - لحة عامة عن الأنشطة المتصلة بإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى أوطانهم

١٢ - واصل المنسق، خلال الفترة التي يشملها التقرير، زيارة البلدان والمنظمات الدولية من أجل مواصلة تكثيف الجهود الرامية إلى حل القضية الإنسانية المتمثلة في إعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاقهم إلى أوطانهم. وشددت الجهات التي تحاور معها السفير فورونتسوف على أنه من المؤسف أن يستمر العراق في رفض مقابلة السفير بسبب موقف العراق المعروف من قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩).

١٣ - وتجدر الإشارة إلى أن المنسق التقى في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠١ في الدوحة مع السيد أحمد عبد الله المحمود، وزير الدولة للشؤون الخارجية في قطر. وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠٠١، عقد المنسق جلسة مع الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وزير خارجية البحرين، في المنامة. كما عقد مباحثات في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١ مع السيد عبد الواحد بلكريز، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جدة، ومباحثات في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠١ مع السفير تركي م. سعود الكبير، وكيل الوزارة للشؤون السياسية بالملكة العربية السعودية في الرياض. وأكد الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أنه سيقوم بتعيين مدير داخل المنظمة تقتصر جهوده على معالجة قضية الأشخاص المفقودين والممتلكات الكويتية.

١٤ - وفي نيويورك، عقد المنسق، خلال الفترة من ١٢ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١، مجموعة من اللقاءات مع أعضاء مجلس الأمن وكذلك مع وزير الدولة الكويتي للشؤون الخارجية، الشيخ محمد صباح السالم الصباح.

١٥ - وزار السفير فورونتسوف مصر خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ حزيران/يونيه، كما زار الأردن يومي ٢٨ و ٢٩

حزيران/يونيه والكويت خلال الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠٠١. وفي ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠١، عقد السفير مباحثات في جنيف مع أعضاء اللجنة الثلاثية على هامش اجتماعهم الدوري. وفي القاهرة، التقى السفير بالسيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، والسيد أحمد ماهر وزير خارجية مصر. وفي عمان، التقى مع السيد عبد الإله خطيب، وزير خارجية الأردن. وفي الكويت، التقى مع السيد جاسم محمد الخرافي، رئيس المجلس الوطني، ومع السيد خالد س. الجار الله، وكيل وزارة الخارجية، ومع أعضاء اللجنة الثلاثية واللجنة الوطنية المعنية بالأشخاص المفقودين وبشؤون أسرى الحرب.

١٦ - وأعرب جميع من تحاوروا مع المنسق عن دعمهم القوي لأنشطته وشجعه على مواصلة بذل كل جهد لحل هذه المسائل الإنسانية. كما أعربوا عن انشغالهم لعدم استعداد العراق للتعاون مع السفير فورونتسوف. وذكر الأمين العام لجامعة الدول العربية، في جملة أطراف أخرى، أنه سيقوم بتشجيع حكومة العراق على التعاون مع المنسق. وأعلم وزير خارجية الأردن السفير فورونتسوف بأنه يمكن أيضاً معالجة قضية إعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة في إطار جامعة الدول العربية. كما أشار وزير الخارجية السيد الخطيب إلى أن حكومة الأردن مستعدة لمساعدة المنسق الرفيع المستوى في مهمته.

١٧ - وأشار ممثلو اللجنة الوطنية المعنية بالأشخاص المفقودين وبشؤون أسرى الحرب التابعة للكويت إلى أن الكويت قدم فكرة جديدة بشأن مشاركة لجنة الصليب الأحمر الدولية في تحقيق تقدم بشأن المسائل الإنسانية، لكن العراق قد رفض هذا المقترح. وشدد أحد أعضاء اللجنة على أن الكويت سيكون "مرناً" ما دام العمل يتم تحت "راية" اللجنة الثلاثية.

يشترك في محادثات اللجنة الثلاثية بغية حل المسائل الإنسانية المتعلقة بالأشخاص المفقودين.

٢١ - وأثبتت نتائج اجتماع اللجنة الثلاثية مرة أخرى أن لجنة الصليب الأحمر الدولية ما زالت ملتزمة بإيجاد سبل لتحقيق نتائج عملية باتجاه حل القضية الهامة المتعلقة بإعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم.

٢٢ - وأشار المنسق، في الإحاطة التي قدمها لمجلس الأمن في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١، إلى الرسائل التي تم تبادلها بشأن قضية الطيار السعودي، محمد صالح ناضرة، والطيار الأمريكي، مايكل سبيشر، (انظر S/2001/117، و S/2001/274 و S/2001/340) وتم تقديم مزيد من المعلومات المفصلة إلى أعضاء المجلس خلال المشاورات. ومنذ ذلك التاريخ، قدمت رسالة بعث بها الممثل الدائم للعراق، مؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠٠١ (S/2001/439) ورسالة من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية مؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠٠١ (S/2001/517) تفاصيل إضافية عن القضيتين سالفتي الذكر. كما عالج اجتماع اللجنة الثلاثية قضيتي الطيارين.

رابعا - الملاحظات

٢٣ - إن مما يدعو إلى الأسف البالغ أن المنسق لا يستطيع تقديم تقرير بحلول تقدم ملموس بشأن قضية إعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم. ومن المؤسف أن حكومة العراق لا تزال غير مستعدة للتعاون مع السفير فورونتسوف بحجة أنها ترفض القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). ومع ذلك فإنني أشعر بالامتنان البالغ لأن جميع من تحاوروا مع المنسق قد أكدوا مجدداً وبقوة عزمهم على المساعدة بجميع الأشكال الممكنة على حل هذه القضية الإنسانية والتزامهم بهذا. ولا أزال على أمل في أن يؤدي دعمهم إلى إقناع حكومة العراق بالتعاون مع لجنة الصليب

١٨ - وحسب ما جاء في صحيفة عرب تايمز في الكويت، في عددها ليوم ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، فإن الأمين العام للجامعة العربية، السيد عمرو موسى، قام بزيارة الكويت وتباحث مع المسؤولين الكويتيين بشأن عدد من المسائل، بما فيها الأشخاص المفقودين والممتلكات المسروقة. وأكد رئيس المجلس الوطني السيد جاسم محمد الخرافي، من جديد عقب اجتماعه بالأمين العام للجامعة العربية، أن مباحثتهما ركزت على "تمكين الهيئة العربية من معالجة قضية أسرى الحرب الكويتيين في العراق". وخلال اجتماعه بالسفير فورونتسوف في ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ في الكويت، أشار السيد الخرافي إلى أن بعض البلدان العربية اقترحت أن تقوم الكويت والعراق بحل قضية الأشخاص المفقودين على أساس ثنائي. وشدد السيد الخرافي على أن الكويت ستكون مستعدة لإجراء محادثات مباشرة مع العراق، بشرط أن تعترف حكومة العراق بأنها تحتجز أشخاصاً كويتيين ورعايا لبلدان ثالثة.

١٩ - وتجدر الإشارة إلى أن لجنة الصليب الأحمر الدولية قامت في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠١ بتوجيه دعوة للعراق للمشاركة في الدورة القادمة للجنة الثلاثية في جنيف في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠١. وكرد على هذه الدعوة، ذكر مسؤول في وزارة الخارجية العراقية أن العراق قد أبلغ اللجنة بأنه لن يغير من موقفه السابق بشأن المشاركة في اللجنة الثلاثية.

٢٠ - وقبل توجهه لجنيف لحضور اجتماعات اللجنة الثلاثية، ذكر رئيس لجنة الكويت الوطنية المعنية بالأشخاص المفقودين وبشؤون أسرى الحرب، الشيخ سالم صباح السالم الصباح، أنه سيطلب إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية تبادل أية معلومات حصلت عليها بخصوص أسرى الحرب من خلال اتصالاتها مع السلطات العراقية. وفي ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠١، ناشد رئيس اللجنة الوطنية الكويتية العراقية بأن

الأحمر الدولية واللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية التابعة لها، وكذلك مع الأطراف المعنية ومع المنسق.

٢٤ - وينبغي للعراق أن يقدر أن المجتمع الدولي لا يتوخى الانتقاء وأن جميع قضايا الأشخاص المفقودين، سواء كانوا كويتيين أو سعوديين أو عراقيين أو غيرهم، ستتم معالجتها* وحيث أن حكومة العراق تدعي أنها تسعى إلى إيجاد حل لقضية رعاياها المفقودين، فإنه من الضروري أن يكون لديها تفهما مناسباً وحساساً لموقف حكومة الكويت وغيرها من البلدان المعنية.

٢٥ - ومن الواضح أن المنسق الرفيع المستوى لن يتمكن من تحقيق المهمة المكلف بها ما لم تقم القيادة العراقية بإحداث تغييرات كبيرة في موقفها الحالي. وإني لا أزال على يقين راسخ بأن التعاون بين حكومة العراق والسفير فورونتسوف يمكن أن يشكل بداية لحوار يمكن بواسطته حل قضية إعادة أو عودة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة أو رفاتهم إلى أوطانهم. وأود أن أجدد امتناني لأعضاء مجلس الأمن لدعمهم المتواصل وبالإجماع للجهود التي يبذلها المنسق. وتدعو كذلك الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في هذا الصدد إلى التقدير البالغ. وتعد هذه الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي تعبيراً عن تصميمه على المساهمة في إيجاد حل مرضي لهذه القضية على أسس إنسانية بحتة.

* تجدر الإشارة إلى أن الرعايا الذين ينبغي أن تتم إعادتهم أو أن يعودوا يشملون، إلى جانب ٥٧٠ كويتياً، ٣ لبنانيين وهندي واحد و ٤ إيرانيين و ٥ مصريين و ٤ سوريين وبنغلاديشي واحد وعماني واحد و ١٤ سعودياً. ويدعي العراق أن هناك ١٤٢ عراقياً مفقوداً.